وخصمي انفجرت الازمة داخل قيادته، ولم تتوقف حتى الآن. عملياً، الآخرون هم عبارة عن قضايا فرعية من القضية الاساسية، لأن لب الصراع في الشرق الاوسط هو القضية الفلسطينية؛ لذلك، اللاعب رقم واحد فيها هو الفلسطيني، والعدو الاساسي الذي امامه هو العدو الاسرائيلي» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **الحوادث** ، العدد ١٥٩٢، ٨/٥/١٩٨٧، ص ٢٠).

ولذا، جاءت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة، لتبحث، بين ما تبحثه، في موقفها من مسألة انعقاد المؤتمر الدولي للسلام وتصورها له، حيث موقف م.ت.ف. كما يقول ملك المغرب، الحسن الثاني: «هو العامل الحاسم في هذا الشأن» (**الاهرام** ، ١٤/٤/١٩٨٧). واتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً، نص على «ان المجلس الوطني، آخذاً في الاعتبار قراري الامم المتحدة الرقم ٣٨/٥٨ ج، والرقم ٤١/٤٨ بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وكذلك قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، يؤيد المجلس الوطني الفلسطيني عقد المؤتمر الدولي في اطار الامم المتحدة، وتحت اشرافها، وتشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وكذلك مشاركة الاطراف المعنية بالنزاع في المنطقة، بما فيها م.ت.ف. على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى.

«ويؤكد المجلس على ضرورة ان يكون للمؤتمر الدولي صلاحيات كاملة، كما يعبر عن تأييده للمقترح الخاص بتشكيل اللجنة التحضيرية (لجنة المبادرة)، ويطالب بسرعة تشكيلها وانعقادها». وأكد المجلس الوطني الفلسطيني، من جديد، رفضه للقرار ٢٤٢ *.

مع ذلك، حاولت المنظمة، في دورة المجلس الوطني الاخيرة، ترك نوافذ مفتوحة على كل الاحتمالات، حيث ان بواباتها الى العالم ما زالت الدول العربية تشكل الاساس فيها، «ويجب ان نقدر ظروف المنظمة: جربت الانضمام لجبهة الصمود والتصدي فلم تظفر بشيء. ثم جربت التقارب مع الدول الداعية الى الحوار والتفاوض والتمثيل الفلسطيني بأشكال شتى، فلم يعرض عليها حتى الآن شيء محدد... فالمشكلة هي ان اميركا واسرائيل ما زالتا ترفضان بعناد الاعتراف بالمنظمة وقبولها طرفاً منفرداً مباشراً. والعرب لم يتمكنوا من التقدم في هذا المجال، لا بأسلوب الحوار ولا بأسلوب الضغط الذي لا يملكون مقوماته مع الأسف، على الاقل بسبب شقاقهم ونزاعهم، وان فلسطين لم تعد ' القضية المركزية ' لديهم، كما كنا نقول من زمن، وبدليل انهم عاجزون عن عقد اي قمة عربية منذ سنوات، لألف سبب وسبب» (احمد بهاء الدين، **الشرق الاوسط** ، ٣٠/٥/١٩٨٧).

المؤتمر الدولي: كلمات غير متقاطعة

يرى المراقبون، وبعض السياسيين، ان نهاية العام الحالي هي الفترة المحددة لانعقاد المؤتمر الدولي العتيد. ويعللون ذلك بانشغال الولايات المتحدة الاميركية في العام المقبل بالانتخابات الرئاسية، يليه عام آخر تنشغل فيه الادارة الاميركية الجديدة بوضع خطوط سياستها. كما ان العام المقبل، ايضاً، هو عام الانتخابات في اسرائيل، اذا تمكنت حكومة الشراكة الحالية من الاستمرار حتى موعد الانتخابات الرسمي؛ ولا يستطيع احد التكهن، سلفاً، بما قد تسفر عنه الانتخابات الاسرائيلية، سواء أجريت في موعدها الطبيعي، او في موعد سابق له. وعلى الصعيد العربي، بعد ان اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراره من مسألة المؤتمر الدولي، صار لزاماً على الدول العربية ان تعمل على عقد اجتماع القمة المؤجل منذ سنوات لتحديد موقف عربي موحد. وترى الرياض، التي تستضيف القمة، كما قال الملك فهد في اثناء زيارته لباريس، «ان قرارات الامم المتحدة بالنسبة للنزاع العربي - الاسرائيلي والمسألة الفلسطينية يمكن تبنيها مجتمعة، وبدون انتقائية، لصياغة ملامح مشروع حل يناقشه المؤتمر الدولي، بالاضافة الى مقررات فاس» (**الحوادث** ، العدد ١٥٨٩، ١٧/٤/١٩٨٧، ص ٢٤)؛ لكن بعض المواقف العربية تخلى عن مقررات فاس، واختار من قرارات الامم المتحدة القرار ٢٤٢ فقط.

على ذلك، وبعد ان استعرضنا مواقف جميع الاطراف المعنية بالمؤتمر الدولي المطروح، ومع الاخذ بعين الاعتبار الفترة المتبقية حتى نهاية العام

* انظر «قرارات اللجنة السياسية المنبثقة عن المجلس الوطني...» في «وثائق» هذا العدد، ص ١٦٦ ـ ١٧٠.